ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

المشاكل العسكرية التي واجهت قادة الثورة الجزائرية على الأراضي المغربية (1956-1960م)

The military problems that faced the leaders of the Algerian revolution on Moroccan lands (1956-1960)

د. محمد الدام

جامعة العربي التبسي – تبسة (الجزائر)، mohamed.eddamme@univ-tebessa.dz

تاريخ الإستلام: 10/ 04 / 2022 **تاريخ القبول**: 17/ 06 / 2022 **تاريخ النشر**: 30/ 09 / 2022

ملخص:

إن الحديث عن الثورة الجزائرية وانجازاتها في المغرب الأقصى أو غيره، لا يجب أن يقتصر على ذكر بطولاتها هنا أو هناك، ولا على المعارك التي خاضها جيش التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي على الحدود الغربية، ومواجهته لسياسة ديغول الهادفة لخنق الثورة، وليس أيضا من أجل إبراز التنظيمات والمؤسسات التي خلقتها جبهة التحرير الوطني في الأراضي المغربية، وكذلك الانتصارات السياسية والدبلوماسية التي حققتها في الإطار المغاربي، وإنما يرتبط أيضا بالجوانب الخفية، إن لم نقل السلبية، كما يظنها البعض، كالخلافات بين قادة الثورة في القواعد الخلفية بالمغرب والتي نعتبرها طبيعية، وتصب في إطار اختلاف الأفكار والرؤى والنزاعات بين رجال الثورة، واصطدامهم لأجل الرغبة في أن تكون الثورة الجزائرية أفضل من ذاك الحال.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية؛ جبهة التحرير الوطني؛ قادة الثورة؛ الصراعات؛ المغرب الأقصى.

***

Abstract:

Talking about the Algerian revolution and its achievements in the Far Maghreb or elsewhere, should not be limited to mentioning its heroisms here or there, nor the battles that the National Liberation Army fought against French colonialism on the western borders, and its confrontation with de Gaulle's policy aimed at stifling the revolution, and not also in order to highlight The organizations and institutions that the National Liberation Front created in Moroccan lands, as well as the political and diplomatic victories it achieved in the Maghreb framework, are also linked to the hidden aspects, if not to say the negative, as some think, such as the differences between the leaders of the revolution in the rear bases in Morocco, which we consider natural, and pour into The framework of the different ideas, visions and conflicts between the men of the revolution, and their collision for the desire that the Algerian revolution be better than that.

Keywords: the Algerian revolution; National Liberation Front; revolution leaders; conflicts; Far Morocco.

مقدمة

لقد أدى اندلاع الثورة الجزائرية في ظل تطور المشكلتين التونسية والمغربية إلى إعادة الاعتبار لمشروع وحدة كفاح المغرب العربي، ذلك المشروع الشمولي الذي كان مخيفا إلى درجة كبيرة تجاوزته فرنسا بسياسة جديدة اقتضت منح تونس والمغرب استقلالهما وتأكيد الاحتفاظ بالجزائر فرنسية، وهكذا اصطدمت الحركات الوطنية المغاربية بامتحان عسير وهي توازن بين خدمة مطامحها القطرية ومشروع وحدة المغرب العربي.

وفي ظل استقلال بلدان المغرب العربي تطورت الثورة الجزائرية بصورة غير متوقعة وصمدت في وجه السياسة الفرنسية، وأدت إلى خلق امتدادات متشعبة وانعكاسات كبرى على أوضاع هذه البلدان الداخلية والخارجية ولاسيما في علاقتها مع فرنسا، الأمر الذي جعلها تعايش الثورة الجزائرية وتؤكد اهتمامها التضامني بالقضية الجزائرية، وبشكل أوضح للسلطات الفرنسية أنه لا يمكن الحفاظ على الجزائر مستعمرة بين شقيقتين مستقلتين. وقد وجدت المنطقة المغاربية نفسها تواجه منذ عام 1958م مخاطر وتحديات كبرى، فالقوات الفرنسية ترفض الجلاء عن تونس والمغرب من جهة، وتواصل سياستها الاضطهادية في الجزائر من جهة ثانية، وقد ذكرت هذه التحديات المغاربية بضرورة وحدتهم، فبادرت أحزاب الحركات الوطنية إلى عقد مؤتمر طنجة لتنسيق سياساتها وإعلان وحدتها والتأكيد على أن الاستعمار سيواجه منذ الآن كتلة واحدة متضامنة، وهكذا وجهت قرارات طنجة العلاقات المغاربية باتجاه الوحدة والتضامن ودعم الثورة الجزائرية عسكريا وسياسيا وعلى المستويين الشعبي والرسمي.

وعلى الرغم من استمرار الدعم الشعبي للثورة الجزائرية إلا أن المواقف الرسمية بدأت تتأثر بالسياسة الفرنسية التقسيمية وتظهر طموحاتها القطرية على حساب مبادئ التضامن المشتركة، وقد نجحت بذلك السياسة الديغولية في ضرب التحالف الجزائري – المغاربي، غير أن سياسة جبهة التحرير الوطني استطاعت التأقلم مع المخططات الديغولية والحفاظ على علاقاتها المغاربية خدمة لمبادئها ومصالحها، وعلى سمعة التضامن المغاربية. وقد كان مظهر التضامن مع الثورة الجزائرية يخفي الكثير من الاختلافات السياسية والإيديولوجية والمطامح القطرية التي تجلت خلال مرحلة المفاوضات في مواقف ومظاهر مختلفة، ودخلت العلاقات في مرحلة التوتر والترقب وانتهت عشية استقلال الجزائر إلى التصادم.

واجهت جبهة التحرير الوطني العديد من المشاكل فيما يخص نشاطها العسكري على الأراضي المغربية، ومن بين هذه المشاكل نجد الخلافات بين جيش التحرير الوطني والسلطات والجيش المغربي حيث تمحورت هذه الخلافات في بعض القضايا الهامشية على السيادة المغربية أو اللاجئين الجزائريين أو مسألة الحدود أو ضم الأقاليم، فكيف كانت هذه المشاكل؟ وما هي طبيعتها؟

أولا: الصدام بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير المغربي:

لقد كانت العلاقات ودية بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير المغربي خلال سنتي 1955-1956، بعد الاتفاق على الكفاح المسلح المشترك إلى غاية تحرير القطرين إلا أنه بمنح استقلال المغرب الأقصى في مارس 1956، ونداء الملك محمد الخامس بحل هذا الجيش وانضمام أعضائه في صفوف القوات المسلحة الملكية، أدى ذلك إلى انقسام هذا الجيش ما بين منخرط في صفوف القوات الملكية وما بين رافض لذلك ومواصلة العمل المسلح في الجنوب لمؤازرة الثورة الجزائرية ومساعدتها من جهة، وتحرير المناطق الجنوبية من التواجد الأجنبي من جهة أخرى، لكن كيف تحول هذا التعاون والتآزر إلى خلافات بينهما؟ وما هي أسباب ذلك؟ وكيف إنعكست على نشاط الثورة الجزائرية؟ وما هي ردود أفعالها؟

إن أغلب عناصر جيش التحرير المغربي الذين رفضوا الإنصياع إلى نداء الملك محمد الخامس هم عناصر منبثقين عن حزب الاستقلال المغربي الذي كان يتزعمه علال الفاسي وحزب الشورى والاستقلال (C.A.O.M, boite N°81F971)، وقد لعب هذا الجيش دورا كبيرا في تقديم الدعم للثورة الجزائرية وتحديد مهامه لخدمة الجزائريين، وعلى إثر ذلك عقد قادته إجتماعا بالدار البيضاء بتاريخ 03 أفريل1957، وتم دراسة الإجراءات اللازمة اتخاذها بشأن مساعدة الثورة الجزائرية، وقد انتشرت وحدات جيش التحرير المغربي في الجنوب على أبواب الصحراء المغربية على خط المحور الممتد من المحيط الأطلسي حتى فقيق بمساعدة القوات الملكية، وكان الهدف من ذلك هو القيام بهجومات على المناطق التابعة للإسبان والفرنسيين حسب زعم قيادته، لكن هذه العمليات حدثت بعد ربيع 1957 والهزيمة التي مني بها المغاربة في ما يعرف بعملية المكنسة، لكن في الحقيقة أن عملياته كانت موجهة إلى الجنوب الشرقي بالاعتداء على القبائل المتواجدة في إقليم بشار وفقيق.

وخلافا لهذا الاعتداء وصل الحد بجيش التحرير المغربي إلى انتزاع كمية من السلاح كانت موجهة إلى داخل الجزائر عبر معبر فقيق، حيث احتجزها المدير العام للأمن الوطني السيد الغزاوي، ففي إحدى العمليات قام باحتجاز 07 صناديق من الأسلحة و70 طن من الذخيرة (C.A.O.M, boite N°81F971) .

هذه الأمور اعتبرتها قيادة تلك المناطق استفزازات يقوم بها الجيش الملكي وجيش التحرير المغربي بإيعاز من القصر وحزب الاستقلال المغربي ولتحليل هذا الأمر وجب علينا أن نتحدث عن أسباب ذلك الصدام الذي كان في طياته نتاج سياسي متمخض عن قرارات عيا في الوسط المغربي سواءً من طرف الجناح السياسي لحزب الاستقلال المغربي والذي يتمثل في شخصية الفاسي الذي كان له وجهان أحدهما مع المسألة الجزائرية وثورتها والآخر والأهم مع المصلحة القطرية المغربية في ضم الأقاليم والقبائل الصحراوية لتحقيق حلمه وطموحه بالمغرب الكبير الذي ذكر سابقا.

أما بالنسبة إلى الوجهة الأولى المتمثلة في القصر أو محيطه الذي كانت له أهداف أولها إبعاد عناصر جيش التحرير المغربي إلى الجنوب بعد رفضه الانصياع لأوامر الملك و كمحاولة للتخلص منه ولو بمواقف، أما الهدف الثاني يتمثل في جانب تحقيق الطموحات الترابية المغربية وما قد يقوم به هذا الجيش، إلا أنه في النهاية بعد عدم تحقيقه لذلك أصبح يرى بضرورة القضاء على هذا الجيش لأنه يشكل خطرًا محدقا عليه بعد تولي العهد الحكم سنة 1961.

وعلى إثر ذلك وبحلول عبد الحفيظ بوصوف بالمغرب في 11 ديسمبر 1957 وجد أن العلاقات بين جهة التحرير الوطني والحكومة المغربية متوترة بصورة كبرى، خاصة بعد أن أعلمه القادة بخطورة الوضع خاصة بعد إقدام الحكومة المغربية على إخلاء منطقة بشار والقنادسة من الداعمين والمؤيدين للثورة الجزائريين وجيش التحرير الوطني، بحجة أنها أوامر من طرف جهة التحرير الوطني، كما بين القادة لبوصوف بأن الجيش الملكي بتافيلالت على أهبة الاستعداد القصوى في حالة نشوب صراع بين جيش التحرير الوطني وجيش التحرير المغربي، وإدعى الجيش الملكي بأنه سيكون محايدا في أي حالة من الحالات، حيث حاول جيش التحرير المغربي التوغل في المناطق الجزائرية لتنشر إدعاءات قادتهم بشأن أن سكان تلك القبائل هم مغاربة وليسوا جزائريين كما حدث مع قبائل أولاد جرير، كما قاموا بأسر جزائريين كانوا متواجدين بمنطقة تافيلالت كمحاولة لإستفزاز قوات جيش التحرير الوطني التي كانت متواجدة بالقرب منهم على جبل "قلس" (GhaLs) يوم 03 ديسمبر 1957، لتقوم هذه القوات بالهجوم على جيش التحرير المغربي، كما تكررت هذه العمليات الاستفزازية يوم 24 ديسمبر 1957 بإقدام قوات الجيش المغربي باعتقال النقيب سي سليمان قائد المنطقة الثامنة من

الولاية الخامسة، كما قامت كذلك القوات الملكية بمحاصرة عناصر الجهة في منطقة تافيلالت يوم 02 جانفي 1958.(C.A.O.M, boite N°81F972)

كما تشير أحد الوثائق الفرنسية أن ما قام به أحد قادة الجيش المغربي يوم 29 ماي 1958 من التأمر على رئيس مركز التموين لجهة التحرير الوطني في منطقة قروز (Grous) وأمره بالمغادرة مما أدى إلى انفجار جيش التحرير الوطني وازداد التوتر يوم 03 جوان 1958 بعد إقدام وحدات الجيش المغربي على محاصرة فرقة لجيش التحرير الوطني بتلك المنطقة، واعتقال عونين من جيش التحرير الوطني كان يحملان وثائق مهمة، كما اعتقلوا محافظين سياسيين، بالإضافة إلى ذلك قامت الشرطة المغربية على إجبار جيش التحرير الوطني بالابتعاد عن المناطق الحدودية والسماح للقوات الفرنسية بتوزيع مناشير على الجزائريين المتواجدين على الحدود، بل وصل الأمر إلى تبادل النار والاشتباك بين الطرفين يوم 02 جوان 1958 بعد رفض قادة جيش التحرير المغربي الانسحاب من المناطق الحدودية التابعة لجيش التحرير الوطني-(C.A.O.M, boite N°81F974 .973)

أرسلت قيادة المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة إلى كل من القيادة العامة للولاية الخامسة ولجنة العمليات العسكرية للغرب بأنه يوجد توتر بين الجزائريين والمغاربة في منطقته نتيجة الأعمال التي يقوم بها عناصر جيش التحرير المغربي من محاولات لاختطاف إطارات في جهة التحرير الوطني بمنطقة عين الصفراء، كما منعوا وصول التموين إلى الثوار الجزائريين بل وصل بهم الأمر يوم 30 جويلية 1958 إلى محاصرة مقر قيادة المنطقة الثامنة ومنع إرسال الدعم والمساندة لعناصر جيش التحرير الوطني الذي كان في اشتباكات مع جنود جيش التحرير المغربي، نتيجة وقوع قافلة يوم 29 جويلية 1958 في يد المغاربة في منطقة "دْفِلْيَة" التي تقع في الجنوب المغربي وعلى بعد 25 كلم شرق منطقة فقيق.

وقد دام الاشتباك حوالي 10 دقائق، لكن في اليوم الموالي حدث نفس الأمر فعاودت الاشتباكات بين الطرفين واستمرت إلى غاية الرابعة مساءًا بين 25 مجاهد جزائري و300 جندي مغربي وبمساعدة قوات مخزنية جاءت من بوعرفة، حيث كانت حصيلة ذلك جرح جزائريان وقتل 08 جنود مغاربة (C.A.O.M, boite .N°81F974-973)

ونتيجة لهذه التصرفات قامت جهة التحرير الوطني بالاتصال بالسلطات المغربية لطلب الحد من تلك الاستفزازات والانتهاكات التي تعتبر تعكيرًا لصفو العلاقة بين الطرفين ومعاداة لنشاط الثورة، كما قامت قيادة الثورة بالاتصال بكافة العناصر الفاعلة في الساحة المغربية لإيجاد حل للوضع، حيث قامت لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 19 ديسمبر 1957 برفع شكواها إلى الملك محمد الخامس لإيجاد حل لهذه المشاكل، فقرر هذا الأخير يوم 08 أفريل 1958 بإنشاء لجنة جزائرية مغربية برئاسة مسعود شيقر مدير ديوان الملك، وقد مثل الجانب الجزائري كلا من عبد القادر معاشو (سي عبد الجليل)، وحسين قاديري، والشيخ خير الدين، أما الجانب المغربي فقد مثله كل من وزير الداخلية المغربي السيد محمدي، والمهدي بن بركة، وفقيه البصري، حيث تم الإتفاق على إرجاع كافة الأسلحة التي تم حجزها من طرف الجيش المغربي، مع تحرير جميع الجزائريين المعتقلين من طرف الشرطة والأمن المغربي، كما أوجبت تسهيل عمليات التموين الخاصة بجيش التحرير الوطني، مع وجوب عقد إجتماع شهري للجنة لتسوية بعض المشاكل ومتابعة تنفيذ ما خلصت إليه اللجنة(Mohamed Harbi, 1981, pp. 443-444) .

كما وصل إلى المغرب السيد فرحات عباس وعبد الحميد مهري يوم 10 أوت 1958 بعد طلب لجنة التنسيق والتنفيذ وجوب حل بعض المشاكل والصعوبات التي تواجه النشاط العسكري للثورة الجزائرية خاصة مسألة الحدود وقيام المغاربة بمنع وصول التموين إلى الجهة الجنوبية الشرقية من المغرب والتي كانت معدة للدخول إلى الجزائر عبر الممر الجنوبي المتاح لدخول المؤونة والسلاح إلى الداخل، عند لقائهما بالملك نفى

بأن المشاكل تتعلق بقضية الحدود وقام بطمأنتهم وضل الوضع على حاله، لكن ما إن وصلت إلى مسامعه بأن تلك الخلافات مازالت قائمة، فقام بتعيين محافظ جديد على عمالة تافيلالت نهاية سنة 1959 وذلك لحل هذه المشاكل.

إن الصدامات بين جيش التحرير الوطني والمغاربة لم تتوقف على المناطق الحدودية فقط، بل وصلت إلى داخل المدن المغربية، وكمثال على ما حدث في مدينة الدار البيضاء سنة 1959 بين المغاربة واللاجئين الجزائريين، حيث قتل فيها أحد الجنود الفرنسيين وجرح مدني فرنسي، فوجهت الشرطة المغربية التهمة مباشرة إلى جبهة التحرير الوطني مما أدى ذلك إلى مناوشات وضرب، وكاد أن يؤدي إلى إستعمال السلاح لولا التعقل من الجانبين (Gilbert Meynier, 2003, pp. 560-562).

أمام هذه التطورات لم يبخل الملك المغربي محمد الخامس أي جهد لحل هذه المشاكل كما اعتبرها هامشية لا تؤثر على الدعم والمساندة الحقيقية للمغرب اتجاه الثورة الجزائرية على الرغم من أن هذه المناوشات في أغلبها سببتها القيادة السياسية للحكومة أو بصورة أكبر قادة حزب الاستقلال المغربي، الذين يتعاملون بوجهين أحدهما مساندة للثورة في شعاراته، والآخر يحز في نفسه تحقيق مطامحه الشخصية.

ولعل هناك مشكلة كبرى ارتبطت بالصدامات بين جيش التحرير الوطني والجيش المغربي لكن رأينا بوجوب تناولها لوحدها كما قلنا رغم ارتباطها بهذه المشكلة ألا وهي مشكلة الزوكيت، فما هي هذه المشكلة؟ وما أسبابها؟ وكيف لجيش التحرير الوطني علاقة بذلك؟

ثانيا: مشكلة الزوكيت:

ظهرت هذه الأزمة في عز اشتداد الخلاف الحدودي بين جبهة التحرير الوطني والمغاربة حيث ظهرت هذه المشكلة في أول الأمر على شكل احتكاك بين جيشين يعملان ويمارسان نشاطهما في نطاق جغرافي واحد، بين جيش التحرير الوطني الذي ينشط في القواعد الخلفية له بالغرب في الحدود الجنوبية وجيش التحرير المغربي الذي ينشط في الجنوب بعد حله في الشمال (فؤاد عبد العزيز، 2013، صفحة 06)، وقد لعبت القيادة السياسية لحزب الاستقلال المغربي دورًا كبيرًا في تفعيل وتنشيط هذه الأزمة، وذلك لتحقيق مطامحها الترابية، فقاموا بتشكيل ما يعرف بعصابات قطاع الطرق أو اليد الحمراء (عبد الله مقلاتي، 2012، الصفحات 385-386)، وقد حمّلت المسؤولية لأطراف مغربية عديدة وللقوات الفرنسية، وقد طالت هذه الأعمال إلى عرقلة نشاط القواعد الخلفية للمنطقة الثامنة من الولاية الخامسة حيث ممرات الاتصال الرئيسية التي تربط بين ولايات الداخل والمغرب عبر بوابة فقيق بشار الإستراتيجية، والتي تمثل مصدر إتصال رئيس بعد غلق الحدود الشمالية، فهي تمثل فتحة بين حواجز جبلية تربط سهل تافيلالت المغربية بحوض الساورة والسهول العليا الوهرانية، فهذه المنطقة لعبت دورا رئيسيا في الإنفتاح على المغرب والعالم الخارجي، وبحكم أهمية المعبر جاءت عرقلة النشاط العسكري والتي إنعكست سلبًا على مسار الثورة الجزائرية، وقد حاولت القوات الفرنسية مرارًا وضع حد لنشاط الجزائريين لكن دون جدوى، لكن بتمركز القوات الملكية على هذه المعابر وإعتراض مرور ونشاط الثوار الجزائريين إعتبرت جبهة التحرير الوطني ذلك عملا عدائيا (عبد الله مقلاتي، 2012، صفحة 386).

قام جيش التحرير المغربي بتجنيد الجزائريين أبناء القبائل دون الرجوع إلى مسؤولي جيش التحرير الوطني بل وصل بهم الأمر إلى الطلب من الجزائريين التخلي عن مراكزهم في القواعد الخلفية بالمغرب والدخول إلى الجزائر، كما وصل بهم الأمر إلى التهديد، بل و أخطر من ذلك فقد قام الجيش المغربي باعتقال الجنود الجزائريين وسلب المؤونة كما قاموا بحملات تحريضية ضد سكان المناطق الحدودية، وإقناعهم بأنها

مغاربة وليسوا جزائريين معتمدة في ذلك على مناشير تحريضية تتضمن الأطماع المغربية الممتدة من بشار إلى تندوف وصولا إلى كروشة بالأبيض سيدي الشيخ (فؤاد عبد العزيز، 2013، صفحة 06).

تفطنت قيادة الثورة الجزائرية لهذه المخططات وأمام تصاعد الموقف وقيام عناصر جيش التحرير المغربي بأعمال نهب وقتل ونسبها إلى الجزائريين حيث تستروا على أعمالهم بلباسهم لبزة جيش التحرير الوطني (عبد الله مقلاتي، 2012، صفحة 387)، وقد تضاعفت تلك الأعمال خلال ربيع 1958 بل وصلت إلى حد قطع الطريق أمام قوافل الجزائريين وحجز السلاح والمؤونة واعتقال لأفراد جيش التحرير الوطني واللاجئين الجزائريين وإخضاعهم بالقوة وذلك من أجل اعترافهم بأنهم مغاربة (محمد لمقامي، 2005، صفحة 229).

قامت جبهة التحرير الوطني وكما ذكرنا سابقا بالاحتجاج لدى السلطات المغربية على هذه التجاوزات وضلت المشكلة على حالها لمدة ما يقارب السنتين، حيث هون المغاربة من الأمر واعتبروه مجرد احتكاك عابر، غير أن الصمت لف القضية مع تزايد نشاط القوات الملكية وتجاهل احتجاجات المسؤولين الجزائريين، دلالة على أن الأمر مدبر من كلا الطرفين وهو محاولة للضغط على الثورة التحريرية للاعتراف بالمطالب المغربية (محمد الميلي، 1984، الصفحات 87-88).

يشير تقرير ووزارة المواصلات العامة والاتصالات إلى خطورة تلك التجاوزات التي قام بها جيش التحرير المغربي، ويؤكد أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد تدخلت لدى الملك لوضع حد لذلك، غير أن السلطات المغربية لن تقم بأي عمل لحلها، مما أجبر على جيش الحدود أن يواجه هذه الفرق المنحرفة والمعادية، كما قام العقيد هواري بومدين بإرسال محمد لمقامي إلى المنطقة الثامنة للوقوف على هذه المشكلة، إذ يؤكد هذه الأخير في تقريره " أنه وحتى أواخر سنة 1959 قتل عدد من الجزائريين وما يزال العشرات منهم في المعتقلات المغربية، وأن النشاط العسكري لإمداد وتموين الداخل يعترضه التشويش" (محمد لمقامي، 2005، صفحة 230).

ولكن مع حلول سنة 1960 وأمام احتجاجات المسؤولين الجزائريين قام الملك بتعيين والي جديد على تافيلالت وهذا الأخير قام بدور كبير للتخفيف من حدة هذه المشكلة، كما تدخل الملك محمد الخامس بنفسه لحل هذه المشكلة ووضع حد لنشاط جيش التحرير المغربي حيث قرر حل هذا الجيش وضمه إلى القوات الملكية (عبد الله مقلاتي، 2012، صفحة 389).

إن سبب هذه المشكلة هو تعنت الساسة المغاربة وخاصة علال الفاسي وهوسه بالأطماع الترابية كانت لها صدى وأثر سلبي على العلاقات الجزائرية المغاربية خلال الثورة التحريرية، وقد استغلت فرنسا هذا الخلاف لمنع الإمداد والنشاط للجزائريين بعد عدم قدرتها على التصدي لذلك بسبب صعوبة المنطقة، أما السلطة العليا المغربية لم يكن صمتها بدون مبرر وإنما كان الهدف منه هو كمحاولة للضغط على جبهة التحرير الوطني للاعتراف بالأطماع الترابية فإن تحقق ذلك فهو مكسب، وإن لم يتحقق فلا علاقة لها بما يقوم به جيش التحرير المغربي، ولها هدف آخر وهو بث روح العداوة بين الجيش الجزائري والجيش المغربي لأنه يشكل خطرًا على الجهات العليا للبلاد في ظل الاستقلال الحديث، أي كمحاولة للتخلص من هذا الجيش.

ثالثا: الخلافات بين قادة الثورة التحريرية:

شهدت الثورة الجزائرية العديد من الخلافات بين قادتها، حيث تعود أسباب هذه الخلافات إلى الصراع حول القيادة أو وجود ثغرات مالية في الحسابات المالية للثورة أو بسبب ترقيات عسكرية أو نزاعات قبلية أو اختلافات عقدية وفكرية، أدت هذه الأسباب إلى صراعات فيها من انتهى بالتصفية الجسدية ومنها من انتهى بالسجن والمحاكمة، ومنها من انتهى بالفرار إلى غاية نهاية الثورة التحريرية، لكن ما يهمنا في

موضوعنا هو تلك الصراعات بين قادة الثورة التحريرية التي جرت رحاها على الأراضي المغربية، فما هي هذه الخلافات؟ وما أسبابها؟ وكيف انتهت؟ وما مصير تلك الأحداث في تاريخنا؟

حدثت في المغرب الأقصى العديد من الصراعات بين قادة الثورة التحريرية، وقد ظهرت هذه الصراعات في بداية الأمر بعد مؤتمر الصومام بين القادة السياسيين والعسكريين ثم تطور الأمر بين قادة الداخل و قادة الخارج ليصل إلى هرم من سيسيطر على زمام أمور الثورة، وهنا ظهرت هذه الخلافات وطفت إلى السطح خاصة بين الباءات الثلاثة وعبان رمضان، لكن هذا ليس موضوعنا فالنقطة التي تهمنا تتمثل في كيفية تسوية هذا الخلاف لأنه جرى رحى هذا الصراع في المغرب الأقصى.

1. تصفية عبان رمضان:

لقد بدأ الخلاف بين عبان رمضان والباءات الثلاثة وهم بن طوبال وكريم بلقاسم وعبد الحفيظ بوصوف بعد مؤتمر الصومام، وتفاقم هذا الخلاف عندما طلب عبان رمضان من الرائد الحاج علي من الولاية الأولى إرسال فيلق إلى تونس للقضاء عليهم، كما أدت الغيابات المتكررة عن إجتماعات لجنة التنسيق والتنفيذ دون مبرر، فبدأ القادة في التفكير بالتخلص منه، فعلى إثر انعقاد الاجتماع الأول للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة شهر أوت 1957، وصلت فيه الخلافات إلى درجة كبرى، فشلت في تسوية هذه الخلافات وساطات كثيرة بسبب إصرار عبان رمضان على الاستمرار في التشهير بخصوصه والاحتجاج على الانقلاب الذي تم تدبيره من أجل تهميشه وإبعاده عن القيادة الفعلية للثورة. (صالح بلحاج، 2020، صفحة 21).

هذا الأمر أدى إلى تفكير خصومه في سجنه أو اعتقاله لمدة معينة حسب روايات بعض قادة الثورة، فقد خطط له بأن يستدرج إلى المغرب الأقصى بإيهامه بضرورة الإسراع إلى هناك من أجل تسوية قضية مع الملك محمد الخامس تتعلق بتعرض وحدات جيش التحرير الوطني لمضايقات من طرف القوات الملكية (محمد عباس، 2007، صفحة 06).

لكن شهدت هذه الفكرة منعطف آخر عند وصول عبان رمضان وكريم بلقاسم ومحمود الشريف إلى مدينة تطوان المغربية، حيث قام رجال بوصوف باقتياد عبان إلى ضيعة معزولة في ضواحي المدينة وبدل سجنه أعدم أمام مرأى ومسمع كل من كريم بلقاسم ومحمود الشريف (علي زغدود، 2006، الصفحات 241-244)، لكن أمر تصفيته ضل متستر عنها طويلا حيث نجحوا في تضليل الرأي العام بعد الواقعة بخمسة أشهر عندما أصدروا بيان تعزية على صفحات جريدة المجاهد جاء فيها:"...لقد خسرت جبهة التحرير الوطني أخد أهم منظميها، وخسرت الجزائر المقاتلة أحد أبنائها، إننا اليوم نرثي أخا لنا في الجهاد، وسوف تكون ذكراه منيرة لدربنا ..." (المجاهد، 29 ماي 1958، صفحة 12).

لقد كشفت هذه الصورة التي صفي بها عبان عن الحدود القصوى التي كانت تنتهي إليها الطموحات الجارفة نحو الزعامة، إذ يذهب بعض المؤرخين إلى اتخاذها معلمًا لبداية تفكك القيادة كما أنها تعكس مدى تخوف الباءات الثلاثة من طغيان النفوذ والسلطة الفردية، فقد افتقدت هذه التصفية إلى المبرر الشرعي لها فتباينت المواقف والمبررات، فعلي كافي قد لمح في مذكراته إلى شبهة الخيانة التي كانت تحوم حول عبان رمضان دون تقديم براهين تاريخية على ذلك (علي كافي، 1999، الصفحات 121-123)، في حين خرج بن طوبال قائلا: " لقد كان عبان رمضان بطلا، لكنه كان أيضا دكتاتورًا يستحق القتل" (العربي زواق، 2002، صفحة 02).

كما ذهب علي محساس في شهاداته بالإشارة إلى أن عبان رمضان قد وضع جهاز قمعي لتصفية معارضي مؤتمر الصومام وقراراته بصورة منهجية من أجل إزاحة عدد من القادة الذين كانوا يخالفونه في التصورات والأفكار، ويرفضون الخضوع إلى سلطته المباشرة (شهادة علي محساس، 2002، صفحة 05).

إن مبررات تصفية عبان رمضان من إتهامه بالتآمر مع الرائد حاج علي حمدي من أجل تصفية بقية القادة، لم تتوفر الحقائق التاريخية ما يثبت ذلك كمبرر لتصفيته (خالفة معمري، 2008، الصفحات 481-482)، أما بالنسبة إلى بن طوبال وإتهامه القديم بأن مبرره هو إتهام عبان بإستغلال جريدة المجاهد من أجل تمرير خطاباته وأفكاره دون استشارة بقية قادة الثورة.

إن قضية تصفية عبان رمضان لا علاقة للمغرب الأقصى بها سواءًا من قريب أو بعيد وذلك حسب شهادات الفاعلين خلال الثورة بالمغرب الأقصى، كما لا نجد لها أي إنعكاس في القواعد الخلفية بالمغرب الأقصى، فحسب شهادة المجاهد إبراهيم بن براهم بأنه التقى عبان رمضان ساعات قبل اغتياله، ولم تكن به أية شكوك إذ يقول بهذا الصدد:" أنا شعرت بأن شيئا يكون قد حدث لعبان عندما كنت ذاهبًا إلى مدريد، وشغلت المذياع فسمعت بأنه أصيب على الحدود التونسية وهنا انتابتني الشكوك لأنني كنت معه الليلة التي سبقت الإعلان عن هذا الخبر" (ميلود بن عمار، 2012، صفحة 05).

إن الإنعكاس الوحيد لهذه الحادثة ما ذكره الشاذلي بن جديد في مذكراته "بأن المجاهدين قد فجعوا بعدما علموا بأن رفقاء السلاح قد استدرجوا عبان رمضان وقاموا بتصفيته، فقامت القاعدة الشرقية بالتنديد بذلك ونظمت يوم حداد" (الشاذلي بن جديد، 2011، صفحة 35)، إلا أن عمار بن عودة نفى ذلك وقال بأن عبان رمضان كان من الرافضين لوجود القاعدة الشرقية في حد ذاتها (شهادة العقيد عمار بن عودة، 2008، صفحة 04).

لقد اختلفت الروايات وتبادلت التهم في من أعدم عبان رمضان وتحديد المسؤولية على عاتق من فهل إشترك العسكريون الخمسة في اتخاذ قرار الإعدام؟ أم أن بوصوف لوحده اتخذ القرار بإعدام عبان؟ لكن حسب شهادة ثلاثة منهم وهم أوعمران ومحمود الشريف وبن طوبال تؤكد أن لا علاقة لهم بمسألة الإعدام، فقد كانوا يرغبون في اعتقاله وإجراء محاكمة موجهة بتهم له، في حين أن محمود الشريف أكد في شهادته بأن كريم بلقاسم قد أيد بوصوف على إعدامه لعبان، لكن كريم نفي الأمر وصرح بأن بوصوف بادر من تلقاء نفسه بذلك، حتى أنه فوجئ بالتصفية، لكن ما يؤكد وجهة نظر محمود الشريف هو شهادة منصور بوداود لقناة الخبر الجزائرية بأنه عندما كان في مهمة في القاهرة بعد إنهاءها أراد أن يذهب إلى قاعدة الثورة بليبيا، وهناك سئل عن عبان رمضان فقيل له بأنه غائب منذ مدة لكن لم يخطر بباله مسالة الإعدام أو التصفية، وإنما قال في قرارة نفسه بأنه كلف بمهمة في أوربا أو أمريكا، فيقول بوداود:" فانتقلت إلى القاعدة الشرقية بتونس وهناك سألت عنه فلم أجد إجابة فيقول : بدأ ينتابني شك في الأمر فقال دخلت الجزائر وطلبت مقابلة كريم بلقاسم، فالتقى به فسأله كريم عن سبب قدومه قال جئت أسأل عن عبان فقال لي بالكلمة الواحدة:" أعدمناه وإن قام مرة أخرى سنعدمه ثانية" فيقول منصور اندهشت من الخبر فعدت أدراجي إلى تونس ومنها إلى المغرب الأقصى (شهاد منصور بوداود، 2012).

وعليه يمكن الاستنتاج بأن بوصوف وكريم على الأرجح قد اتخذا قرارًا بإعدام عبان رمضان أما بالنسبة إلى محمود الشريف وهو شاهد على الحادثة فيقول بأن:" أمام هذه الوضعية كان لكريم اجتماع في المغرب مع بوصوف وآخر في القاهرة مع أو عمران، وتم خلالهما البت في قضية عبان فعند عودته إلى تونس أخبرنا كريم بالقرار الذي أتخذ بين كريم وأوعمران وبوصوف على أن يتم القضاء على عبان بصفته مضادا للثورة"، كما حاول كريم إقناع محمود الشريف وبن طوبال لكن لم يُقنعا به، أما بالنسبة إلى أو عمران خلال

شهادته في تقرير له مؤرخ في ماي 1958 نُشر بعد وفاته يقول فيه بأنه اتفق مع كريم و بوصوف خلال اجتماع القاهرة يوم 15 ديسمبر 1957 على سجن عبان رمضان لا إعدامه (شهادة أوعمران، 2010).

وخلاصة القول بأن مسألة تصفية عبان رمضان كانت بين قادة الثورة ليس لمصلحتها إنما للمصلحة الشخصية وحب الزعامة والسلطة في نفوس هؤلاء القادة، وصحيح أن مقولة الثورة تبتلع أبنائها، وهو ما حدث لعبان وليس وحده أو هو الأول خلال الثورة لكن ما يهمنا هو عملية التصفية قد حدث في نطاق بحثنا وجب العروج عليها مع أن المغرب لا علاقة له بالقضية البتة، ولا علاقة للسلطات الفرنسية في ذلك، وقد تزامنت تصفية عبان رمضان بالمغرب الأقصى مع تصفية المعارض لقرارات مؤتمر الصومام والمتهم بالتآمر مع عبان رمضان وهو الرائد حاج علي حمدي الذي تم تصفيته كذلك على يد رجال بوصوف في تلك الفترة المتزامنة مع اغتيال عبان رمضان نهاية عام 1957 في المغرب الأقصى (حكيمة شتواح، 2011، صفحة 68).

2. قضية الملازمين:

تعتبر هذه القضية قضية تمرد على القيادة للولاية الخامسة، فقد شهدت هذه الولاية العديد من التمردات الداخلية تميزت بقيام عدد من ضباطها التعبير عن سخطهم واحتجاجهم على التميز في الترقيات وعلى تعسف القادة في إصدار الأحكام بالسجن والإعدام، فقد شهدت المنطقة الثانية من الولاية الخامسة في صيف سنة 1956 بعد أن أقر مؤتمر الصومام الرتب لجيش التحرير الوطني، وتنفيذا لقراراته رقي هواري بومدين إلى رتبة رائد هذا الأمر لم يرضي بعض العسكريين في الواقع ومنهم النقيب محمد الصالح العرفاوي الذي كان مسؤولا عن قسمة بني صاف في المنطقة الثانية من الولاية الخامسة، وقال بأنه أجدر بها منه، مما طرح مشكل لا كفاءة وتسيب في قيادة الولاية (جمال يحياوي، 2006/2005، صفحة 149)، حيث كان العرفاوي مساعدًا لنذير بوزار خلال أول عملية لنقل السلاح عبر البحر، تمثل في عملية اليخت دينا سنة 1955، كما أن له خبرة سياسية وعسكرية إذ أنه شارك في حرب الهند الصينية، وقد تسبب هذا التمرد في تضرر الولاية وألقي عليه القبض وتمت محاكمته وإعدامه (محمد عباس، 2014، صفحة 07).

لقد قاد الحركة المعروفة بقضية "الملازمين" هو الملازم الأول عبد الله العرباوي المدعو سي محمود، والذي انضم إليه بعض رفاقه من الولاية الخامسة إلى جانب ضباط آخرين من الولاية الرابعة كانوا بصدد القيام بمهمات في قواعد جيش التحرير الوطني بالحدود الغربية أمثال الملازم بن ميلود والملازم محمد أعراب بسعود، لكن قيادة الولاية الخامسة التي كان على رأسها بومدين نجحت في توظيف ومشاركة عناصر الولاية الرابعة بالالتفاف حول مطالب ضباطها المتمردين عن طريق الإدعاء بأن تلك الحركة كانت مناورة ومؤامرة مدبرة من طرف كريم بلقاسم وبتأييد من صادق دهليس القائد السابق للولاية الرابعة، وقد تم لها ذلك لأن بومدين تمكن من التعتيم عن المطالب الحقيقية لجماعة العرباوي عندما أقنع لجنة التحقيق التي أرسلتها لجنة التنسيق والتنفيذ إلى المغرب والتي قادها بن طوبال برفقة عبد الرزاق شنتوف، كما شارك فيها بومدين كحكم وخصم في نفس الوقت بالتقرير الذي قدمه لها (Gilbert Meynier, 2003, pp. 406-407) ، الذي إتهم فيه الضباط القبائل الذين قدموا من الولاية الرابعة وأثاروا ضباطا من الولاية الخامسة، والهدف من ذلك حسب بومدين هو السيطرة على هذه الولاية التي بقيت الوحيدة التي لم يسيطر عليها الضباط ذوو الأصول القبائلية (رابح لونيسي، 2015، صفحة 10).

كما أثارت عملية إعدام أحد الضباط وهو "مرشح حمو" لأنه تجرأ على المطالبة بعزل وإبعاد اثنين من المقربين لبومدين وهما "قايد أحمد" المدعو "سليمان"، وأحمد مستغانمي المدعو " سي رشيد"، مما أدى إلى سخط كبير وسط رفقائه ، وساندهم في ذلك العقيد لطفي الذي طلب من بومدين إنشاء لجنة تحقيق، فتظاهر الأخير بقبول ذلك وأسندت المهمة إلى الرائد رشيد الذي كان متهما وقاضيا في نفس الوقت، مما أدى

ذلك إلى احتواء الموقف دون الوصول إلى حركة عسكرية متمردة، فعندما حوصرت تلك المجموعة لجأت إلى طلب الحماية من القوات الملكية، إلا أن الأخيرة قامت بتسليمهم إلى الرائد سليمان فوضعوا في السجون الحدودية بالقواعد الخلفية، وقد تمت تصفية عدد منها كان ضمنهم شقيق لرابح بيطاط وشقيق آخر لمحمد خميستي، بينما نجا العرباوي من الموت بعد توسط عبد السلام بلعيد له بحجة مواصلة دراسته بالخارج. (Gilbert Meynier, 2003, p. 407)

إن كان هذا مصير عبد الله العرباوي لكن رفقائه الذين أعدموا كان هناك أشباههم كثر ومن نجا كذلك هو كثير وكمثال آخر نسرده يتمثل في المجاهد شقيق الشهيد مصطفى بن بولعيد وهو أخاه عمر والشيخ محمود بوزوزو، فعمر كان من المعارضين لقرارات مؤتمر الصومام، كما كان من المشاركين في إجتماع 15 ديسمبر 1956 بتونس تعبيرا عن رفضهم لقرارات المؤتمر، شاءت الأقدار أن يفر إلى المغرب سنة 1957، وبمجرد وصوله إلى وجدة تم اعتقاله من طرف شرطة جبهة التحرير الوطني، ووضع في السجن، لكن شاءت الصدف أن يسجن معه الشيخ محمود بوزوزو (محمد عباس، 2014، صفحة 08).

استطاع عمر بن بولعيد والشيخ محمود الفرار رفقة خمسة معتقلين من سجن وجدة يوم 05 جانفي 1958 بعد ضرب الحارس المسمى محمد كاش، توجهوا نحو مدينة الدار البيضاء حيث إختفوا عن أحد معارفهم، و لاحقتهم عناصر جبهة التحرير الوطني الذين لم يترددوا في إطلاق النار مما بهما الطلب من الشرطة المغربية حمايتهم، وقد تدخلت الجبهة عن طريق لجنة المقاومة المغربية للمدينة لدى مدير الأمن المغربي السيد الغزاوي الذي رفض الوساطة، وطالب بتقديم عناصر جبهة مباشرة إلى مصالح الأمن المغربي، وإنتهت قضيتهم بمساعدة السلطات المغربية على مغادرة المغرب (محمد عباس، 2014، صفحة 09).

3. قضية النقيب سي الزبير:

لعلها أكبر حركة تمردية وعصيانا من القضايا السابقة عرفت بإسم زعيمها النقيب الزبير (عبد الله مقلاتي، 2009، صفحة 438)، وقد جاءت هذه الحركة التمردية في خضم الصراع بين قادة الثورة والاتهامات المتبادلة بين الداخل والخارج بسبب الحصار المفروض من طرف الجيش الفرنسي، وهو ما أدى إلى اجتماع للعقداء العشرة، والذي جرت اجتماعاته بين 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1958 بتونس، ثم اجتماع عقداء الداخل نهاية ديسمبر 1958 حيث جاء في أحد قراراته إلزامية دخول كل القادة العسكريين إلى داخل الجزائر، وهو ما أكدته أرملة النقيب سي الزبير بقولها :" إن مصدر الخلاف هو المجلس الوطني للثورة الجزائرية مطلع سنة 1960، عندما أقر دخول معظم إطارات الحكومة والجيش التي يمكن الاستغناء عن خدماتها بالخارج، حيث كان هذا القرار يشمل قائد المنطقة الأولى سي الزبير، حيث كانت وحداته مرابطة على الشريط الحدودي المغربي، غير أن الزبير اشترط دخوله بدخول كبار المسؤولين بدءًا بأعضاء مجلس الولاية" (شهادة المجاهدة ليلى الطيب أرملة النقيب سي الزبير).

وقد أكد هذا الموقف الرائد مختار بوعيزم المدعو سي ناصر أن النقيب الزبير تمرد على قيادة الولاية الخامسة، لأنه رفض الالتحاق بالداخل واشترط أن يدخل كل الضباط الذين كانوا يعيشون في بحبوحة بقواعد وجدة بعيدا عن جنودهم وعن ميادين المعارك، من أمثال الرائدين أحمد مستغانمي (رشيد) وعبد الغني عقبي المدعو عمار (حوار مع المجاهد مختار بوعيزم، 2001، صفحة 29).

في الحقيقة لم يكن رفض سي الزبير دخوله إلى الداخل السبب الرئيسي في ذلك، لأنه كان من أجل التعبير عن الاحتجاج على تخلي قادة جيش الحدود الغربية عن دعم مناطق الولاية الخامسة بالسلاح والذخيرة ومواد التموين العسكري، حيث إتهم قيادة الولاية الخامسة وحتى هواري بومدين رئيس الأركان الغربية بالعجز في توفير حاجيات الثورة، وكان ذلك بمراسلاته المتكررة لكن قيادة الولاية لم تكلف نفسها عناء الرد حتى على مراسلاته(Gilbert Meynier, 2003, p. 413) ،هذا الأمر دفع سي الزبير الخروج إلى المغرب في

خريف 1959 للقاء القيادة، وهناك اكتشف سي الزبير الفرق الشاسع بين طبيعة الحياة في الداخل وفي القواعد الخلفية بالمغرب، وقد صالت وجالت الكتابات حول حياة قيادة وجنود جيش الحدود الشرقية والغربية، وتبادلت فيها التهم والانتقادات، ونحن لسنا بصدد عرض ذلك لأنه خارج نطاق عملنا (لخضر بورقعة، 2000، صفحة 61)، وكان ضمن هذه الأسباب كذلك موقفه الرافض لترقية عدد من الضباط إلى رتب عسكرية سامية(رتبة رائد) وهم يفتقدون إلى الكفاءة العسكرية والانضباط الشخصي (حوار مع المجاهد مختار بوعيزم، 2001، صفحة 29).

تمسكت قيادة الولاية الخامسة بالبقاء في الخارج وإزدادت مخاوفها من الدخول إلى الجزائر خاصة بعد استشهاد العقيد لطفي والرائد فراج في 27 مارس 1960، أما بالنسبة إلى بدايات التمرد التي تزعمها سي الزبير فقد ظهرت بوادرها في خريف 1959 من خلال طرح مطالب موضوعية كدخول قيادة الحدود والولاية إلى داخل الجزائر، ولكن قبل ذلك وجه النقيب نداءًا إلى الحكومة المؤقتة يطلب فيها لقاء كريم بلقاسم لأنه الوحيد الذي يثق فيه حسب رأيه(Gilbert Meynier, 2003, p. 413) .

أدت المواقف الردود السلبية لقادة الولاية الخامسة وهيئة أركان الغرب المتواجدين بوجدة إلى إعلان النقيب سي الزبير التمرد عليها، ولما كان قويا بتأييد كبير من جنود الولاية الخامسة، كما كان يحظى بشعبية واسعة وسط وحدات جيش الحدود الماكث في المدن المغربية كالناظور ووجدة، فإن حركته كانت فريدة من نوعها من بين حركات التمرد على القيادة العسكرية العليا للثورة (Philip Tripier, 1972, p. 431) ، وانطلقت هذه الحركة من مدينة وجدة على رأس كتيبة عسكرية قوامها 120 جندي، فوجهها ضد الوحدات العسكرية المرابطة بالحدود الجزائرية المغربية محاصرًا بها مخيمات الجبهة، وقد اصطدم أولا بقيادة الحدود التي كان على رأسها الرائد سي رشيد ليواصل مسيرته بعد ذلك إلى قيادة الولاية نفسها (محمد عباس، 2014، صفحة 08).

لقد اتخذت القضية منحى هجومي بعدما إنتقل الزبير ورجاله من التهديد إلى الزحف على قواعد جيش الحدود، ولم تفلح محاولات الرائد عثمان (بوحدو بوحجار) والعقيد لطفي في نهاية ديسمبر 1959 من إقناعه والعدول عن نيته في المواجهة، ففي 26 ديسمبر 1959 اجتمع لطفي مع الزبير وطمأنه بأن دوره بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس سيبحث في موضوع قيادة الحدود التي يشتكي منها، كما وجه له كل من كريم بلقاسم وفرحات عباس والعقيد هواري بومدين رسائل للتعقل وانتظار اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية، والمزمع عقده ما بين 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960، لكنها لم تجدي نفعا لأن النقيب الزبير اشترط في طرح شروط على قيادة الولاية الخامسة(العقيد لطفي) مطالبا إياه بتنحية الرائد رشيد الذي اتهمه بالخيانة وعدم الكفاءة، كما أصر على حصوله لصلاحيات الإشراف على تمرير الأسلحة من المغرب الأقصى (محمد عباس، 2014، صفحة 09).

وعند عودة العقيد لطفي من دورة المجلس الوطني التقى بالزبير مرة أخرى، وذكره بمبادئ الثورة التحررية، كما طلب منه مساعدته لتهدئة النفوس، وإنتهى اللقاء بإنفراج جزئي اقتنع الزبير بتسليم نفسه لكن بشرط أن يسرح من العمل الثوري لأنه صعب واستحالة العمل مع القيادة بعد ذلك، لكن العقيد لطفي رفض ذلك وقال له بأن الثورة مازالت بحاجة إليه (محمد عباس، 2014، صفحة 09)، ومن جهة أخرى وبمجرد انتهاء دورة المجلس أرسلت الحكومة المؤقتة كل من بن طوبال ومحمدي السعيد إلى المغرب الأقصى للتحقيق في قضية الزبير، وقد نصت التوصية التي حملها معه إلى الاستماع إلى احتجاجات المتمردين دون القيام بإجراءات عقابية، وهو ما يفسر مدى تخوف قيادة الثورة من عواقب انفلات الوضع، وبحلول بن طوبال بمدينة وجدة توجه مباشرة إلى ضباط جيش الحدود المقربين من هيئة الأركان العامة دعاهم فيها إلى

الالتزام بالسلوك الحسن والانضباط، والكف عن التباهي والإسراف والعزلة عن الجنود (Gilbert Meynier, 2003, p. 413).

كما قام بن طوبال باستدعاء النقيب الزبير، لكن هذا الأخير رفض ذلك، مما جعل بن طوبال بقوم بجولة في معسكرات جيش الحدود للتشهير بالزبير لخيانته وتواطئه مع الجيش الفرنسي لكن وُجِه باستجابة معادية له من قبل الجنود، ورد عليه الزبير بالزحف على قواعد جيش الحدود وأدخل وحداته إلى مدينة بركان حيث كان مقر قيادة كل من الولاية وجيش الحدود، فأعلن الجيش المغربي حالة من الإستنفار وذلك بعد قيام أتباع الزبير بمحاصرة مقر إقامة بن طوبال ومحمدي السعيد الذين كانا في المغرب بصفتهما وزيري حكومة (Gilbert Meynier, 2003, p. 414).

وبعد فك الحصار قرر الزبير الاتصال بالملك المغربي محمد الخامس عن طريق ولي عهد الحسن الثاني، بصفته رئيس القوات الملكية لطلب الحماية، وقد وعده الملك بذلك رغم محاولات بوصوف تحييد الملك عن القضية(Gilbert Meynier, 2003, p. 414) .

ومن جهة أخرى تمكن بن طوبال من إقناع الحسن الثاني بتسوية مناسبة للأزمة نصت على تولي السلطات المغربية بتسلم وحماية الزبير مقابل تعهد قيادة الثورة بعدم المساس به أو برجاله، كما تباحث كل من بوصوف وبن طوبال ومحمدي السعيد مع الملك محمد الخامس حول حيثيات قضية الزبير وسبل حلها، حيث توسط فيها الملك (عبد الله مقلاتي، 2012، صفحة 505)، كما قام حسين قاديري بالتوسط بين الزبير وبن طوبال، وتم اللقاء بينهما في 19 فيفري 1960 رغم معارضة بومدين لذلك (Gilbert Meynier, 2003, pp. 414-415).

وأمام إصرار سي الزبير على عدم معاودة بن طوبال، وقيام بعض الموالين للزبير بالاعتداء على الوزيرين بإطلاق النار عليهما (Gilbert Meynier, 2003, p. 415) ، قرر سي الزبير اللجوء إلى السلطات المغربية بعد إقتناعه بواسطة الملك المغربي، الذي دعاه إلى إنهاء العصيان على ضمانته (عبد الله مقلاتي، 2012، صفحة 505).

وقد تم تنفيذ الاتفاق الذي جرى بين الطرفين يوم 27 فيفري 1960، حيث نقل الزبير إلى الرباط ووضع تحت الحماية المغربية، وكان ذلك عقب تدخل وزراء الحكومة المؤقتة لدى السلطات المغربية ومنح الملك الضوء الأخضر لتدخل القوات الملكية وإرسال ثلاثة آلاف جندي (جمال يحياوي، 2006/2005، صفحة 150) ، لكن بعد ذلك بشهر تظاهر أنصاره في وجدة مطالبين بإطلاق سراحه(Henri le Mire, 1985, p. 315) .

ونظرا للاحتجاجات التي قام بها أنصاره، رأت الحكومة المؤقتة بوجوب التدخل لدى الملك مطالبة بتسليم الزبير مقابل التعهد بالحفاظ على حياته، إلا أن القصر لم يعطيهم الزبير إلى غاية يوم 02 أوت 1960، حيث سلمته إلى ممثل فيدرالية جهة التحرير الوطني بالمغرب السيد شوقي مصطفاوي، حيث قام هذا الأخير بتخصيص مسكن له ولأسرته، مع تمتعه بحرية مقيدة نوعا ما، فاشتغل الزبير هذه الحرية وعاود الاتصال برفاقه، الأمر الذي يمكن لم يكن مقبولا لا من طرف الحكومة المؤقتة أو من طرف هيئة الأركان العامة، مما أدى برئيس هذه الهيئة وهو العقيد هواري بومدين إلى إفتكاك سي الزبير من فيدرالية الجهة وأمر بمحاكمته فورًا حيث عينت كل من العقيد عثمان رئيس للمحكمة وعمر بن محجوب نائبا عاما و محمد علاهم وعبد المجيد بن قدادرة محاميان عن المتهم(Gilbert Meynier, 2003, p. 415) ، غير أن شهادة أحمد بن سعدون قائد المنطقة السادسة من الولاية الخامسة ذكر بأن المحكمة تكونت من محمد العربي طايبي رئيسا للمحكمة وشريف بلقاسم قاضيا وعمر بن محجوب نائبا عاما ومحمد علاهم وعبد المجيد بن قدادرة محاميان عن المتهم (Ahmed Ben Sadoun, 2006, p. 149) ، وحكم عليه بالإعدام مع التنفيذ الفوري، وقد طلب سي الزبير

قبل تنفيذ الحكم من بومدين أمرين هما أن تتمتع ابنته بحقوقها بعد الاستقلال، وأن تستهدف الفرقة المنفذة للحكم رأسه تفاديا لعذابه (محمد عباس، 2014، صفحة 09).

لقد نفذ الحكم دون إعلام الحكومة المؤقتة، كما أنهم أخلفوا تعهدهم مع الملك المغربي الذي وعدت به الحكومة المؤقتة، وقد أذاع خبر إعدامه حسين قاديري في صفوف الجزائريين بالمغرب، مما أدى إلى صراع دموي في أوساط أنصار الزبير، كما تم إرسال جنوده إلى الداخل وقد أستشهد معظمهم في عمليات عبور الأسلاك الشائكة، وفي المعارك ضد القوات الفرنسية(Gilbert Meynier, 2003, pp. 415-416) .

لقد عصفت هذه القضية بالقيادة العسكرية لجيش الحدود لعدة أشهر، كما كانت أخطر أزمة واجهت هيئة الأركان العامة في بداية عملها، وقد تبين عجز تلك الهيئة في مواجهة الزبير من خلال إنزواء قادتها وعدم إقدامهم على طرح أي مبادرة لحلها، كما أنه من أهم أسباب فشل هذا التمرد هو شرع قادته في اللجوء إلى السلطات المغربية مما كشف على أن تمردهم بقي على مستوى الاحتجاج المسلح.

وعموما فإن الصراعات التي عرفتها الثورة أخذ بعضها الطابع المسلح، أو أن ما يميز تأريخ هذه الأحداث هو قلة الكتابات الجزائرية فيه، وذلك خوفا من الحديث عنها أو حتى الإشارة إليها رغم مرور العشرات من السنين، وقد صدق الأستاذ رابح لونيسي حينما قال بأنه يجب أن يفهم الجزائريون ومنهم المثقفون وعلى رأسهم المؤرخون أن الكتابة عن الصراعات التي عرفتها الثورة الجزائرية هي ظاهرة صحية وليست مرضية.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي شملت المشاكل العسكرية التي واجهت قادة الثورة على الأراضي المغربية (1956-1960م)، نستنتج مجموعة من النقاط وهي كالآتي:

- بدأت العلاقة بين الثورة الجزائرية والمقاومة المغربية بتوحيد قيادة الكفاح المسلح في كل من الجزائر والمغرب، ومثلت آنذاك بداية لمرحلة جديدة للكفاح المشترك الذي انبعث بين صفوف الشعبين، ولأجل تحقيق الأهداف الوطنية التي اتفقت عليها الأحزاب الاستقلالية، وتضمنها ميثاق لجنة تحرير المغرب، والتي فشلت جميع الجهود السياسية التي بُذلت لتحقيقها وذلك بسبب إصرار فرنسا على إدماج الجزائر وإدخال مراكش في الاتحاد الفرنسي المزعوم.
- لقد ساهم جيش التحرير المغربي في الثورة الجزائرية في عدة مجالات، كالدعم المادي، نقل السلاح، التجنيد في صفوف جيش التحرير الوطني الجزائري.
- رغم اشتراك جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير المغربي في محاربة الفرنسيين الموجودين بشمال إفريقيا، إلا أن ذلك لم يمنع من حصول صدامات بين الطرفين نتيجة الاستفزازات المغربية ورغبة الجيش المغربي في مراقبة نشاطات الجبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري في الأراضي المغربي.
- استمرت الصدامات بين جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الجزائرية من جهة والمغاربة من جهة أخرى، لم تتوقف على المناطق الحدودية بل انتقلت إلى داخل المدن المغربية.
- عصفت بالثورة الجزائرية مشاكل حادة، خاصة تلك الخلافات التي قامت بين قادتها بالمغرب، واتخذ بعضها طابع الصراع المسلح، وكانت العوامل الذاتية والعاطفية لقادة الثورة وراءها، سواءً من جهة المتمردين أو من جهة الذين يمثلون النظام الثوري في حد ذاته، كما ساهمت أجهزة المخابرات الفرنسية في تأجيجها وتوسيع هوتها.
- أدى الصدام مع جيش التحرير المغربي، وبروز قضية الحدود والصحراء أو ما يسمى بالأطماع المغربية في الأراضي الجزائرية إلى دخول العلاقات الجزائرية المغربية مرحلة التراجع، وشهدت تأزما حادا وحساسية

مفرطة تجاه نشاط الجزائريين،وأثرت سلبا على علاقات الثورة الجزائرية بالنظام المغربي، كما مهدت لظهور صراع سياسي وإيديولوجي.

- عرفت الولاية الخامسة عدة تمردات داخلية، منها قضية النقيب الزبيروقواته عام 1959 والتي دامت أكثر من عام، ومن قبلها حدث مايسمى ب"قضية الملازمين" عام1957، الذين دخلوا في صراع مع قائد الولاية هواري بومدين متهمين أياه بالعجزوعدم القيام بعمليات تعرقل بناء الخطوط المكهربة على الحدود، بالإضافة إلى حمايته لضباط ثبتت عدم كفاءتهم وأخطائهم الفادحة.

الإحالات والمراجع:

1. خالفة معمري: عبان رضمان ، تع: زينب زخروف، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2008.
2. الشاذلي بن جديد : مذكرات الشاذلي بن جديد، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2011.
3. صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2020.
4. عبد الله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية، دار بوسعادة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
5. عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، بلوتو للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
6. علي زغدود، صفحات من ثورة التحرير الجزائرية، متيجة للطباعة، الجزائر، 2006.
7. علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962م)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.
8. فؤاد عبد العزيز: شهادة المجاهد فلاح محمد، دار الشروق للنشر، الجزائر، 2013.
9. لخضر بورقعة: مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تح: صادوق بحوش، تق: الفريق سعد الدين الشاذلي، دار الحكمة، الجزائر، 2000.
10. محمد الميلي: مواقف جزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
11. محمد عباس: خصومة قاتلة زرع بذورها مؤتمر الصومام، الخبر، عدد 5203، بتاريخ27 ديسمبر 2007.
12. محمد لمقامي: رجال الخفاء، مذكرات ضابط في وزارة التسليح والاتصالات العامة، منشورات ANEP، الجزائر، 2005.
13. رابح لونيسي: الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري، مجلة إنسانيات، عدد 25-26، تصدر عن جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر، 2015.
14. جمال يحياوي: تطور جيش التحرير الوطني (1956-1962م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2006/2005.
15. حكيمة شتواح: المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية (1954-1956م)، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، جامعة الجزائر 02، 2001.
16. المجاهد: عدد 24، بتاريخ 29 ماي 1958.
17. حوار مع المجاهد مختار بوعيزم: لمجلة الراصد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، عدد نوفمبر-ديسمبر2001، الجزائر2001.
18. شهادة العقيد عمار بن عودة: لجريدة الشروق اليومي الجزائرية، الجزائر، عدد بتاريخ 2008/12/14.
19. شهادة المجاهدة ليلى الطيب أرملة النقيب سي الزبير: على الرابط الإلكتروني التالي: www.msirda-maghnia.blogspot.com
20. شهادة أوعمران في تقرير مؤرخ في ماي 1958 بعد وفاته نشر في جريدة الجزائر نيوز، عدد بتاريخ 20 أوت 2010.
21. شهادة علي محساس: جريدة البلاد الجزائرية، عدد يوم 14-15 ديسمبر 2002.
22. شهادة منصور بوداود: قناة الخبر الجزائرية، حصة تلفزيونية بتاريخ 2012/02/18.
23. العربي زواق: حوار مع بن طوبال، جريدة الخبر اليومية الجزائرية، بتاريخ 21 ديسمبر 2002.
24. محمد عباس: شهادة محمد أمقران نجادي، ضابط في المصالح السرية للثورة، جريدة الفجر الجزائرية، عدد بتاريخ 16 أفريل 2014.
25. ميلود بن عمار: شهادة إبراهيم بن إبراهم، المجاهد بن إبراهم إبراهيم العضو النشط في مخابرات الثورة، جريدة الشروق اليومي الجزائرية، عدد بتاريخ 22 جويلية2012.
26. Ahmed Ben Sadoun: Guerre de liberation w 5 Oran ,Edition elboustane ,Tlemcen,2006.
27. C.A.O.M : boite N°81F971, présidence du conseil, S.D.E.C.E Not d'information de l'inspection des force armées de l'Afrique du nord , L'armée de libération Marocaine, en date du 26/02/1957.
28. C.A.O.M : boite N°81F971, présidence du conseil, S.D.E.C.E Réunion de chefs de l'armée de libération Marocaine, en date du 04/03/1957.
29. C.A.O.M : boite N°81F972, présidence du conseil, S.D.E.C.E, Evolution du conflit F.L.N/A.L.M dans la région du Tafilalet, en date du 17/12/1957.
30. C.A.O.M : boite N°81F973-974, présidence du conseil, S.D.E.C.E, Aggravation du conflit Algéro-Marocain des frontières, en date du 03/06/1958.
31. C.A.O.M : boite N°81F973-974, présidence du conseil, S.D.E.C.E, le conflit Algéro-Marocain des frontières, en date du 07/08/1958.
32. Gilbert Meynier : Histoire intérieur du F.L.N (1954-1962), édition casbah, Alger, 2003.
33. Henri leMire : l'histoire militaire de guerre d'Algérie, Edition Albin Michel, paris, 1985.
34. Mohamed Harbi : les archives de la révolution algérienne, édition Jeune Afrique, Paris, 1981.
35. Philip Tripier : Autopsie de guerre d'Algerie, édition France empire, paris, 1972.